يتعلقان بالأزمة الإسكانية وتراجع مستوى البلاد وانتشار الفساد

العدساني قص شريط الاستجوابات وقدم مساءلة للرئيس من محورين

كتب مصطفى كامل

قدم النائب رياض العدساني استجوابا إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك، موضحا في تصريح له أن الاستجواب يتكون من محورين أولهما الازمة الاسكانية وارتفاع سعر الاراضي في البلاد، والثاني تراجع مستوى البلاد وانتشار الفساد.

وأضاف العدساني أن من البنود الأخرى التي تضمنها استجوابه لرئيس الوزراء هي الخطوط الجوية الكويتية وخسائر الاستثمارات وخسائر مؤسسة التامينات الاجتماعية، المشاريع الاسكانية وتدهور الرعاية الصحية، والأغذية المسرطنة، وغلاء التعليم، وفشل خطة التنمية، وارتفاع نسبة البطالة، وكسر الاحتكار، وتجاوزات محطة الزور الشمالية، وتجار الاقامات، وتعطيل استاد جابر، وإبطال مجلس الأمة، وغرامة الداو.

ووجه العدساني رسالة إلى نواب مجلس الأمة قائلا: على النواب أن يحكموا ضمائرهم فيما يخص عدم التعاون ولا نريد استباق الاحداث قبل تفنيد رئيس الحكومة لمحاور الاستجواب، وجاء في نص الاستجواب ما يلي:

إن القسم العظيم الذي أديناه وكنا ندرك عظم المسؤولية وجسامة الواجب والأمانة الثقيلة الملقاة على عاتقنا يجعلنا ملزمين و صاغرين بقول الحق تبارك وتعالى « وَأَوْفُواْ بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مسئولا».

إن من بين أهم أدوات الرقابة التي أولانا إياها الدستور أداة الاستجواب حيث نصت المادة 100 «لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى الوزراء استجوابات عن الأمور في اختصاصاتهم».

وبما أن رئيس مجلس الوزراء هو المسؤول الأول عن رسم السياسة العامة للحكومة ويتولى الإشراف على تنسيق الأعمال بين الوزارات المختلفة وكان الغموض يسيطر على تلك السياسة مع تراجع جميع القطاعات والخدمات وخاصة تفاقم قضايا الإسكان وتراجع مستوى التعليم والصحة مع تزايد حجم البطالة وعدم استغلال الفائض المالي والنهوض وعدم الجدية في تعمير الكويت الأمر الذي يتطلب وضوح الرؤية المستقبلية.

برنامج عمل الحكومة والسياسة التي تسيرعليها السلطة التنفيذية لم تلتمس هموم المواطنين ولا احتياجاتهم الرئيسية وإعاقة مسيرة البناء والتعمير وتقليص الحريات بالإضافة إلى انه لا يعالج الأخطاء والممارسات السابقة والحالية وإنما نهج الحكومة يساهم في زيادة العراقيل وتدهور الأمور، وذلك بسبب عدم وجود مشروع إصلاحي شامل يبين ملامح الخلل، وانتشار الواسطة وعدم تكافؤ الفرص وإنما محسوبية وتمايز هيمن على مؤسسات الدولة مما يخالف مواد الدستور.

وبما أن الأوضاع تتراجع من سيء إلى أسوأ، بينما نجد أن بعض الدول المجاورة تمر بنفس ظروف دولة الكويت اقتصاديا وإقليميا وسياسيا إلا اننا نجدها تتمتع بالتطوير والتنمية بينما كنا نحن سباقين في كل المعايير وعلى جميع الأصعدة والقطاعات حتى وصل بنا الوضع المزري إلى اننا نعيش على انجازات الماضي.

المحور الأول: الأزمة الإسكانية وارتفاع أسعار الأراضي

تفاقم القضية الإسكانية حتى دقت ناقوس الخطر كونها تعتبر قضية رئيسية وهامة للمجتمع وخاصة لفئة الشباب والذين عانوا من فترة الانتظار الطويلة وارتفاع أسعار العقارات والأجارات من جعلهم غير قادرين على تملك سكن.

حيث أن سياسة الحكومة بالتعامل مع هذه القضية الحساسة من غير جدية ولا تشخيص لها ولا يوجد تحليل أسباب المشكلة الإسكانية في دولة الكويت والتعرف على أبعادها وتداعياتها بغرض الوصول إلى مجموع من المقترحات والتوصيات والحلول الممكنة لهذه المشكلة الحساسة والتي تستحوذ على اهتمام كافة الأسر في المجتمع الكويتي وهي على رأس الأولويات المواطنين.

نؤكد: جاء برنامج الحكومة ضعيفا جدا من غير رؤية ولا برنامج زمني للمشاريع الإسكانية.

علما بأن هناك 106747 طلباً قائماً في المؤسسة العامة للرعاية السكنية بين القصور المتاح من الوحدات السكنية لتلبية الطلبات الإسكانية وأن عدد الطلبات في الرعاية السكنية في تزايد مستمر، وبرنامج عمل الحكومة لم يحدد موعدا زمنيا للمشاريع ولا تكلفتها مع العلم إن الجدول «المرفق رقم 1 بالصفحة التالية» يوضح ذلك ويعتبر هذا رقم ضخم وقابل للتفاقم خلال السنوات القادمة.

■ برنامج الحكومة ضعيف جداً من غير رؤية ولانطاق زمني لإنجاز المشاريع

-المشاريع السكنية المعطلة :

وفي تاريخ 18 يونيو 2012 أعلن وزير الدولة لشؤون الإسكان ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة السابق عن الانتهاء من الإجراءات الرسمية الخاصة بتخصيص الأراضي السكنية لمنطقة «الدائري السابع - غرب عبد الله المبارك» التي تضم اراضي 7400 وحدة سكنية بمساحة 400 متر مربع ومنطقة شمال الصبية التي تتضمن اراضي 52625 وحدة سكنية بمساحة 600 متر مربع، وقد تم رفع الموافقات الخاصة بهاتين المنطقتين إلى المجلس البلدي لاعتماد تلك الإجراءات وتسليمها للإسكان في شهر يوليو 2012 وهذا يبين أن هناك تعطيلاً بالإجراءات الحكومية وعدم المتابعة وذلك يشكل عبئا على المواطن ويزيد من فترة الانتظار للحصول على سكن.

وأشار تقرير ديوان المحاسبة بالأمور التالية:

– استمرار عدم انجاز مشاريع خطه الثانية للسنة المالية 2012/2011 المدرجة بالخطة الانمائيه حيث بلغت نسبه الانجاز فيه 2 في المئة.

– إعادة تخصيص الوحدات المستردة إداريا دون وجود سند قانوني

– قد قامت المؤسسة العامة للرعاية السكنية باسترداد بعض الوحدات السكنية إداريا وتم تخصيص بعضها لأشخاص غير مستحقين للرعاية السكنية ودون عرضها على أصحاب الطلبات الإسكانية من المواطنين وفقا لأسبقية تسجيل الطلبات، مع عدم وجود آلية قانونية معتمدة لإجراءات إعادة تخصيص الوحدات السكنية المستردة.

– عدم قيام المؤسسة بالتنسيق بين خطتيها الإسكانية وخطه وزاره الكهرباء والماء بشأن إدراج احتياجات ومشاريعها الاسكانية الجديدة من الطاقة الكهربائية بخطه الوزارة الكهرباء والماء بخصوص مدينه صباح الأحمد 2014/2013

– عدم كفاية الدراسات الخاصة بإنشاء شركات مساهمه عامه لتنفيذ المدن الإسكانية الجديدة مما أدى إلى تأخر تنفيذها وتفاقم المشكلة الإسكانية.

قامت الحكومة بتغيير بعض مواد القانون السكني المهمة عبر المادة 71 من الدستور.

حيث أن قانون 50 لسنة 2010 «تلتزم المؤسسة، خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذه المادة، بالعمل على توفير أراض تكفي لإقامة عدد من المدن السكنية لا يقل عددها عن عشر مدن ولا تقل وحداتها السكنية عن مائتي ألف قسيمة سكنية «200.000 قسيمة» دون أن يحسب من ضمنها ما سبق تخصيصه للمؤسسة من أراض، ودون أن يخل ذلك بما تتولى المؤسسة تنفيذه من مشروعات سكنية بشكل مباشر.

ولكن قامت الحكومة على تقديم مرسوم بقانون 27 لسنة 2012 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 47 لسنة 1993 في شان الرعاية السكنية والقانون رقم 17 لسنة 1995 في شان إسهام القطاع الخاص في تعمير الأراضي الفضاء المملوكة للدولة لأغراض الرعاية السكنية «بالغاء 200ألف قسيمة» ولا يوجد مبرر لإلغاء المواد القانونية التي تقوم على المساهمة لحل الأزمة السكنية وتقليص مدة الانتظار.

المحور الثاني: تراجع مستوى البلد وارتفاع مؤشر الفساد

هبطت دولة الكويت في مؤشر مدركات الفساد العالمي في عام 2012 إلى المرتبة الخامسة عربيا و66 عالميا بعدما كانت رقم 54 عام 2011 وذلك من بين 184 دولة، وهذا يدلنا على حجم التراجع في النزاهة بسبب الفساد الإداري والمالي ومنها انتشار الرشوة والغش التجاري والربح غير المشروع على مختلف المستويات، وهذا يعني أن دولتنا الغالية الكويت تتراجع عالميا 12 مركزا في 2012 بمؤشر الفساد مقارنة لسنة 2011 وغياب أي جهود تبذل لتحسين صورة الكويت عالميا خلال فترة التقييم على مستوى الشفافية والنزاهة.

– تدهور الرعاية الصحية:

إن الرعاية الصحية تتطلب اهتماماً من الحكومة ولا يخفى على المواطنين التردي الشديد في قطاع الصحة والرعاية الصحية المتدنية حتى بات المواطن يفضل القطاع الخاص عن العام بسبب سوء الأوضاع وتزاحم المراجعين في المستشفيات خصوصا أن آخر مستشفى تم بناؤه هو العدان ومر عليه نحو 30 عاما.وقد جاء برنامج عمل الحكومة على زيادة الطاقة السريرية من 7990 إلى 11439 سريراً في نهاية 2017 وزيادة عدد المراكز الصحية من 101 إلى 125 مركزا في نهاية عام 2017 إضافة إلى تحسين وتطوير جودة الخدمات الصحية ورفع كفاءة الطاقم الطبية والسعي الجاد لتحويل الكويت إلى مركز إقليمي لمعالجة الأمراض المزمنة غير المعدية.

اما نسبة الإنجاز في مستشفى جابر الأحمد بلغت أكثر من 80 في المئة وأن وزارة الصحة ستستلم مبنى المستشفى بالكامل في عام 2015 مع العلم لم يكن من ضمن برنامج عمل الحكومة.

كما نستند على تقرير ديوان المحاسبة لعدم قيام الوزارة بتضمين العقود الخاصة باعمال مشروع الرغبة الاميرية السامية لإنشاء وتجهيز وصيانة وتوسع عدد 8 مستشفيات.

وهذا يبين العجز الحكومي في بناء المستشفيات وعدم الرغبة بتطوير الرعاية الصحية وخاصة أن الدولة تعاني من نقص في المستشفيات مقابل زيادة تعداد السكان من مواطنين و وافدين حتى بات البعض يتلقى العلاج في ممرات أقسام المستشفيات، مع العلم أن دولة الكويت لم تبخل يوما بتقديم المساعدات للدول الشقيقة والصديقة، ويبقى السؤال أين الحكومة من تطوير وتحسين وبناء المستشفيات والرعاية الصحية.

– الأغذية المسرطنة والفاسدة وأسباب ارتفاع نسبة السرطان بالكويت :

عدم الاكتراث بسلامة وصحة المواطنين والمقيمين فيما يتعلق بإنشاء مختبر متخصص لفحص الأغذية علما بان المختبر الوحيد في دولة الكويت والذي يقع في منطقة كيفان «مستوصف منطقة كيفان سابقا» وهو ذو إمكانات محدودة ولا يستوعب الكم الهائل من الأغذية المستوردة ومنها ما هو غير صالح لاستهلاك الآدمي وبعضها يحتوي مواد مسرطنة ولها آثار سلبية على صحة الناس خاصة بارتفاع نسب الإصابة بمرض السرطان في الكويت الأمر الذي يدعي إنشاء مختبر متخصص لفحص سلامة الأغذية.

– تدهور التربية العام وغلاء التعليم في القطاع الخاص:

بما يتعلق بقضية التعليم والثروة البشرية فكان الأصل أن نجد اهتماما من الحكومة في برنامج عملها بخصوص هذه القضية والذي تضمن الآتي:

«تسعى الحكومة إلى تطوير المناهج التعليمية للمراحل المختلفة، فضلا عن انجاز 33 مدرسة وطرح 81 مدرسة في جميع المراحل التعليمية للتعاقد. كما، سيتم تصميم وتطبيق نظام ومعايير لرخصة المعلم، وتحسن أداء الكويت في اختبار تيمز للرياضيات والعلوم، وكذلك برليتز للقراءة».

وهذا يبين ضعف البرنامج المقدم من الحكومة على تحسين التعليم وتطويره ولا يشمل البرنامج ميزانية للمشاريع ولا جدول زمني.

اما بالنسبة إلى للتعليم العالي والطلبة الجامعيين، فتتضمن المشاريع انجاز البنية التحتية لمدينة صباح السالم الجامعية، وأن السبب الرئيسي لتعطل المشروع هو الروتين الحكومي وهذا حسب إفادة الجامعة وعرقلة وزارة الشئون للموافقة على اذونات عمل للشركات المقاولة القائمة على مشروع بناء الجامعة الجديدة، بالإضافة إلى طول المستندية لدى الجامعة بشقيها المالي والإداري نتيجة تعدد الجهات واللجان المشرفة، وهذا يوضح انه لا يوجد تنسيق بين وزارات الدولة. ما أن تدهور التعليم في الحكومة أدى إلى الهجرة إلى القطاع الأهلي وهذا بحد ذاته زيادة في التكلفة على الأسرة الكويت

ية مما أثقل عاتقها.

– فشل خطة التنمية:

بيئة مثل الكويت كان بمقدور الحكومة أن تستغل المقومات والتي تستطيع من خلالها استقطاب القطاع الخاص والاستثمارات الخارجية لزيادة معدلات التدفقات النقدية سواء المباشرة أو غير المباشرة ولكن ولعدم تنفيذ خطة التنمية وفشلها وتراجع البلد في ظل الفوائض المالية وذلك نتيجة عدم وضوح رؤية الحكومة للمشاريع التي أعلنت عنها مما أدى إلى هروب رؤوس الأموال الكويتية إلى الخارج وعدم مشاركة القطاع الخاص في هذه الخطة بسبب الروتين والتعقيدات الحكومية وارتفاع تكاليف الأراضي والعقارات وصارت بيئة طاردة للاستثمار.

ارتفاع نسبة البطالة والمسرحين من القطاع الخاص وعرقلة الشباب في إنشاء الأعمال:

أصدرت الأمانة العامة لمجلس الأمة دراسة حول مشكلات التوظيف والبطالة في الكويت الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبطالة وسياسة الحكومة في إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة بالقطاع الحكومي وإعداد وتدريب غير المؤهلين من العاطلين عن العمل لإلحاقهم بالوظائف في القطاعين العام والخاص والاعتماد على القطاع الخاص في استيعاب المزيد من قوة العمل الكويتية.

وأشارت الدراسة إلى الأبعاد الحقيقية لمشكلات التوظيف والعمالة في المجتمع الكويتي، وأن البطالة في الكويت تمثل مشكلة حقيقية، فقد تتحول إلى سبب لزعزعة الاستقرار في المجتمع لما لها من نتائج سلبية على كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وأوضحت أن الآثار الاقتصادية للبطالة تتمثل في انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وانخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وزيادة معدل الإعالة لدى الأسرة الكويتية وارتفاع أعباء المعيشة.

أما الآثار الاجتماعية للبطالة فتتمثل في الانحراف عن القيم والمعايير السائدة في المجتمع، وانتشار الجريمة بانواعها، وارتفاع معدل الإصابة بالاضطرابات النفسية كالاكتئاب والقلق وانعدام الثقة بالنفس، وتفاقم المشاكل الأسرية.

– غلاء الأسعار وعدم تفعيل قانون جهاز حماية المنافسة «كسر الاحتكار»:

نواجه ارتفاعا في الأسعار بعضه غير مبرر وهذا ما يسمى بالغلاء المصطنع الذي له تاثير سلب على ميزانية الأسر وبالأخص أصحاب الدخل المحدود حتى بات بعض المواطنين تنفد رواتبهم في منتصف الشهر بسبب غول الغلاء وارتفاع مؤشر التضخم وزيادة تكاليف المعيشة

وقانون المنافسة التجارية «كسر الاحتكار» نص في الباب الأول – أحكام عامة – مادة «2» أن حرية المنافسة مكفولة للجميع على نحو لا يؤدي إلى تقييد المنافسة الحرة أو منعها أو الإضرار بها دون الإخلال بما تقضي به المعاهدات والاتفاقات الدولية في دولة الكويت.

وقد ورد عن المنافسة التجارية في الباب الثاني من القانون ينص «على منع الممارسات الضارة بالمنافسات والمخالفات الاحتكارية كما يعمل هذا القانون على حظر الاتفاقيات أو العقود أو الممارسات أو القرارات الضارة بالمنافسة».

عدم تفعيل قانون حماية المنافسة التجارية له اضرار عديدة كون هذا القانون يعمل على كسر الاحتكار وفتح باب المنافسة ويوفر تكافؤ الفرص بين المتنافسين دون تمييز بعضهم عن البعض الآخر ويعزز العدالة التجارية والاقتصادية ويسعى إلى تخفيض الأسعار كون أن هذا القانون يعمل على منع الاحتكار ويحقق التنافس التجاري.

– تجاوزات محطة الزور الشمالية:

مخالفة صريحة لقانون رقم 39 لسنة 2010 بشان ترسية المشروع محطة الزور الشمالية، حيث أن إجراء الترسية يتعارض مع مواد احكام القانون والنص التالي:

قانون رقم 39 لسنة 2010

بتاسيس شركة كويتية مساهمة تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحليه المياه في الكويت.

مادة أولى

يعهد مجلس الوزراء إلى جهة حكومية يختارها بان تقوم وحدها دون غيرها بتاسيس شركة كويتية مساهمة أو أكثر مقرها الكويت يكون غرضها بناء وتنفيذ وتشغيل وإدارة وصيانة محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه في الكويت، على أن تخصص أسهم هذه الشركة أو الشركات على النحو التالي:

1. نسبة لا تزيد على أربعة وعشرين في المائة «24 في المئة» من الأسهم للحكومة والجهات التابعة لها.

2. نسبة لا تقل عن ستة وعشرين في المائة «26 في المئة» من الأسهم تطرح للبيع في مزايدة علنية تشترك فيها الشركات المساهمة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية والشركات الأجنبية المتخصصة التي يوافق عليها مجلس الوزراء ، ويرسي المزاد على من يقدم أعلى سعر للسهم فوق قيمته الاسمية مضافة إليها مصاريف التاسيس – إن وجدت – ويلتزم من يرسو عليه المزاد ، وبالسعر ذاته الذي رسي به المزاد ، بالاكتتاب بجميع الأسهم التي تؤول إلى الدولة وفقا لأحكام المادة الثالثة من هذا القانون.

3. نسبة خمسين في المائة «50 في المئة» من الأسهم تخصص للاكتتاب العام لجميع المواطنين.

4. تحول الزيادة الناتجة عن بيع الأسهم وفقاً لأحكام البند «1» من هذه المادة إلى الاحتياطي العام للدولة.

5. تكون مدة التعاقد لهذا المشروع أربعين سنة ميلادية من تاريخ إبرام العقد.

– الشركات الوهمية وتجارة الإقامات:

إن لتجارة الاقامات والعمالة السائبة الأثر السلبي الكبير وارتفاع مؤشر الجرائم والازدحام المروري وزيادة المراجعين في المستشفيات والمستوصفات، بالإضافة إلى أن الدولة تنفق نحو 6 مليار دينار كويتي على خدمات الكهرباء والماء والوقود والادوية والخدمات الطبية وغيرها، وذلك حسب آخر ميزانية للدولة.

وأن العمالة السائبة لها من الآثار السلبية الخطيرة ما يؤثر على الوضع الاجتماعي والاقتصادي للدولة ويطول أثرها السلبي إلى ارتفاع مؤشر الجرائم والسرقات والمتاجرة بالمحرمات وكسر القانون ، والحكومة لم تقم بالإصلاحات المطلوبة للقضاء على هذا الملف.

وأن هناك نحو 43 ألف رخصة لم يتم التفتيش عليهم و39 الف رخصة لم يتم تحديث بياناتهم ولم يؤخذ فيهم قرار من قبل الوزارة أي إجمالي 82 الف رخصة يجب أخذ إجراء بتلك الرخص، هم كالتالي :

– محافظة الأحمدي 5.842 رخصة
– محافظة الجهراء 4.132 رخصة
– محافظة الفروانية 8.166 رخصة
– محافظة حولي 7.710 رخص
– محافظة العاصمة 17.287 رخصة
– محافظة مبارك الكبير 7 رخص

وإضافة على ذلك عدد ملفات وهمية قدرها 27968 ملف وتعادل 38986 ترخيص ونحو 71 الف عامل لم يتم تحديث بياناتهم ولم يؤخذ بهم قرار.

– تعطيل افتتاح إستاد جابر الدولي:

أرسلت الهيئة العامة للشباب والرياضة كتابين إلى وزارة الأشغال بخصوص إستاد جابر الأحمد الدولي. وبعد الكشف الدوري والتي تقوم به الهيئة العامة للشباب والرياضة على إستاد جابر الاحمد عن وجود شرخ قرب فاصل التمدد على المحور رقم 17 والمحور 23 وكانت هناك مراسلات بين الوزارات المختصة بهذا الشان

كما أن الحكومة قد أعلنت سابقاً عن موعد إعادة افتتاح استاد جابر الدولي في نهائي كاس ولي العهد بتاريخ 2013/2/19 وبعدها تاجل موعد افتتاحه إلى نهائي كاس حضرة صاحب السمو أمير البلاد بتاريخ 2013/5/28 علما بان تلك المباريتين قد أجريتا في ملعب نادي الكويت الرياضي بسبب عدم جاهزية إستاد جابر الأحمد الدولي، وحتى الآن الإستاد معطل ولم يتم محاسبة المتسبب.

تعطيل افتتاح إستاد جابر بسبب سلامة الجمهور وذلك حسب ما جاءت به الهيئة العامة للشباب والرياضة حيث ذكروا انه يجب أن يكون هناك زيادة في التصليحات على ما تم بالسابق وإضافة تعديلات كان الرأي الهندسي بمعهد الأبحاث ان الاستاد لا يصلح لإقامة اي مباراة إلا بعد الإصلاحات المطلوبة لسلامة الجمهور ، وهذا يوضح الخلل السابق وضعف رقابة الحكومة على تنفيذ مشاريعها وتعطيل مرفق رياضي مهم كان يحلم به كل مواطن رياضي.

تخبطات الحكومة في تغيير القوانين الرياضية وقد صدر مرسوم بقانون رقم 134 لسنة 2013 في شان تعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم 42 لسنة 1978 في شان الهيئات الرياضية.

وكان نص المادة الأولى من هذا المرسوم يستبدل بنص المادة 35 من المرسوم بالقانون رقم 42 لسنة 1978 المشار إليه النص التالي:

«على الهيئات الرياضية القائمة وقت العمل بهذا القانون تعديل نظمها الأساسية بما يتفق مع أحكامها وان تتقدم للهيئة العامة للشباب والرياضة للتسجيل والشهر وذلك خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون وإذا تعذر على الهيئات الرياضية تعديل نظمها الأساسية تمنح سنة إضافية تبدأ بانتهاء السنة الأولى فإذا لم تتقدم الهيئة الرياضية بطلبها وتستوف الأوضاع والقواعد المقررة في القانون خلال المدد المذكورة توقف كافة أنشطتها الرياضية لمدة ثلاثة أشهر فإذا انقضت هذه المدة دون استيفاء أوضاعها اعتبرت منحلة بقوة القانون»

ونصت المادة الثانية «على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا المرسوم بقانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ويعرض على مجلس الأمة»

علما أن المرسوم بقانون 134 لسنة 2013 الذي أصدره مجلس الوزراء الخاص بتعديل المادة 35 من المرسوم بالقانون رقم 42 لسنة 1978 في شان الهيئات الرياضية، والمتعلق بتمديد ستة إضافية أخرى تبدأ من تاريخ 29 نوفمبر المقبل لمجالس إدارات الأندية، لاعتماد النظم الأساسية، وإن هذا لن يحل الأزمة التي تواجهها الرياضة وإنما قد تؤدي لتجميد انشطة الأندية الرياضية مستقبلا وذلك لعدم اعتماد الجمعيات العمومية للأندية للأنظمة الأساسية مما يؤدي الفوضى في الشارع الرياضي ويعتبر عبثا في قوانين الرياضة.

ولا يوجد مبرر للحكومة في استخدام المادة 71 لتعديل القانون وخاصة قبل 5 أيام من دور انعقاد مجلس الأمة، ويتضمن نص المادة 71 الآتي:

– انحدار الخطوط الجوية الكويتية وتراكم الخسائر:

مقارنة الإيرادات الفعلية البالغة 238.519.688 دينار كويتي بالمصروفات الفعلية والتي بلغت 315.786.039 دينارا كويتيا أي صافي الخسارة مبلغ وقدره 77.266.351 دينارا كويتيا وذلك حسب السنة المالية 2012/2011، يرجى تزويدي بحجم الخسائر المالية المتراكمة في ميزانية المؤسسة.

أعطال فنية في عام 2012 ومنها:

رحلة الكويتية رقم 541 المتجهة إلى القاهرة نوع «إيرباص 300» بسبب عطل فني أصاب كمبيوتر الطائرة، جعلها تتاخر ساعتين ونصف الساعة لحين الإقلاع.

– رحلة الخطوط الكويتية رقم 165 والمتجهة إلى باريس و روما نوع «ايرباص 340» كان هناك خلل في كمبيوتر الطائرة وتاخرت عن موعد الإقلاع.

– رحلة الكويتية رقم 501 والمتجهة إلى بيروت نوع «ايرباص 310» تعرضت لعطل في باب شحن الطائرة.

– حصل عطل فني في طائرة الخطوط الجوية الكويتية القادمة من كولومبو وبقت لمدة أربعة أيام في مطار كولومبو.

– هبوط رحلة الخطوط الجوية الكويتية رقم 785 المتجهة إلى جدة اضطرارياً في المدينة المنورة بسبب عطل فني في محرك الطائرة.

حيث أن أحدث طائرة تابعة لمؤسسة الخطوط الجوية الكويتية طراز 1997، وعدد 17 طائرة فقط تملكها المؤسسة، وهذا يوضح أن هناك نقص بالإيرادات وعدم تجديد الأسطول بالإضافة إلى انه لا يوجد تحسين في الخدمات ولا ترتقي المؤسسة إلى مستوى دولة نفطية تتمتع في فائض مالي وهناك تراجع ملحوظ مما يشكل خطرا على أرواح الركاب والمشكلة مستمرة من غير معالجات جدية للأسطول ولا تحديث الناقل الرسمي للبلد.

– مطار الكويت الدولي:

التكلفة الإجمالية التقديرية لمبنى الركاب الجديد ومواقف السيارات المتعدد الادوار يبلغ 212.976.736 دينارا كويتيا.

وفي غضون ذلك أعلن قطاع المشاريع الإنشائية في وزارة الإشغال العامة أن الاستعدادات جارية لطرح مشروع مبنى الركاب الجديد بمطار الكويت الدولي وبتكلفة تصل إلى 800 مليون دينار وفور الانتهاء من الاتفاقية الاستشارية، ويستوعب المبنى الجديد 13 مليون راكب سنويا.

وهذا يوضح أن هناك ارتفاع كبير في تكاليف وتعطيل المشروع الحيوي ولم يكن هناك رقابة ذاتية من مجلس الوزراء على تأخيره كونه « أي المشروع» لا يزال معطلا ولم يتم تنفيذه.

ولوحظ أن غالبية مشاريع الدولة معطله مع ارتفاع التكاليف بسبب الأوامر التغييرية وضعف المحاسبة والرقابة التنفيذية. وهذا لا يتماشى مع البرنامج عمل الحكومة في التغيير الايجابي والنوعي بالنهوض في تنمية البلد.

– خسائر في استثمارات الاحتياطي العام والأجيال القادمة:

لقد تكبدت الهيئة لخسائر محققه بلغت 97 مليون دينار كويتي من استثمارات احتياطي الأجيال القادمة في الأسهم للسنة المالية المنتهية 2012/3/31 بالإضافة إلى خسائر غير محققه بلغت 102 مليون دينار كويتي من استثماراتها الإستراتيجية للسنة المالية المنتهية في 2012/3/31.

وهناك خسائر غير محققه لاحتياطي العام وبلغت 655 مليون دينار كويتي من الاستثمارات مباشره والأسهم المسعرة للسنة المالية المنتهية 2012/3/31.

– خسائر التامينات الاجتماعية وانخفاض الإيرادات:

حققت المؤسسة العامة للتامينات الاجتماعية خسائر مبلغ وقدره 279 مليون دينار كويتي وتلك الخسائر ناتجة عن مضاربات في الأوبشن بالأسواق المستقبلية وتعتبر مخالفة صريحة واستباحة الأموال العامة وذلك استنادا للمادة 17 من الدستور.

■ الكويت هبطت في مؤشر مدركات الفساد العالمي مما يدل على حجم التراجع في النزاهة

– انخفاض في الإيرادات

قدرت الإيرادات للسنة المالية بمبلغ 3.936.845.000 دينار كويتي.

في حين بلغت الإيرادات الفعلية 3.726.966.984 دينارا.

بنقص قدره 209.878.015 دينار كويتي وبنسبة 5.3 في المئة عن الإيرادات التقديرية يمثل محصلة النقص في إيرادات الأبواب الأول والثالث والسابع والثامن والزيادة في بقية الأبواب.

وأشار تقرير ديوان المحاسبة بالمواضيع التالية:

– التدني الحاد في إجمالي إيرادات استثمار أموال المؤسسة وطلب الديوان ضرورة دراسة أسباب تدني إيرادات الاستثمار ومراجعة الإستراتيجية الاستثمارية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية واتخاذ ما يلزم من إجراءات تصحيحية وبما يكفل حماية أموال المؤسسة والمتمثلة في احتياطيات الصناديق التامينية وتعظيم إيراداتها.

– الملاحظات التي شابت استثمار المؤسسة لمليار دولار امريكي في إصدارات خاصة لسندات من سيتي حروب.

– عدم عرض قرارات الاستثمار على لجنة استثمار أموال المؤسسة بالمخالفة للمادة «10» من لائحة الاستثمار.

– مخالفة التوصيات الصادرة عن لجنة استثمار أموال.

– الملاحظات التي شابت مساهمة المؤسسة في إحدى الشركات القابضة وهي كالآتي:

استثمرت المؤسسة 11.293.950 ديناراً كويتياً من خلال إحدى المحافظ المالية المدارة بمعرفة شركة وفرة للاستثمار الدولي وبنسبة 43.78 في المئة من رأس مال الشركة القابضة المشار إليها، وللمؤسسة مقعدين بمجلس إدارة الشركة وبلغت تكلفة استثمار المؤسسة فيها 11.290.579 دينارا كويتيا ، وشاب هذا الاستثمار الملاحظات وهي:

عدم توافر البيانات المالية للشركة:

– لم تتوفر البيانات المالية للشركة القابضة بملفات الاستثمار الخاصة بالمؤسسة وذلك على الرغم من وجود عضوين ممثلين للمؤسسة بمجلس إدارة الشركة، الأمر الذي لم يتضح معه المركز المالي للشركة.

– عدم تخفيض قيمة مساهمة المؤسسة بالشركة رغم تحقيقها لخسائر منذ تاسيسها مما أدى إلى الانخفاض المستمر لحقوق مساهميها.

ج – مخالفة النظام الأساسي للشركة بإبرام عقد استثمار مع الشركة الأم.

د – مخالفة الشركة للمادتين «6.7» من القانون رقم «1» لسنة 1993 في شان حماية الأموال العامة وتعديلاته.

هـ – امتناع المؤسسة عن موافاة الديوان ببعض البيانات بالمخالفة للمادة «52» من القانون رقم «30» لسنة 1964 بإنشاء ديوان المحاسبة وتعديلاته.

– إبطال مجلس الأمة وآثاره:

قامت المحكمة الدستورية في إبطال مجلس الأمة مرتين على التوالي وذلك بسبب خطا إجراءات الحكومة مما أدى إلى شل البلد وإدخالها في نفق مظلم وتعطيل السلطة التشريعية والرقابة على أداء الحكومة والحياة السياسية، وإشغال السلطة القضائية للإشراف على الانتخابات ثلاثة مرات خلال سنة نصف، ولم يكن هناك إجراءات جدية من قبل رئيس الوزراء لمحاسبة المسئولين المتسببين في تلك الأخطاء الإجرائية الحكومية مما أضعف الثقة الشعبية لإجراءات السلطة التنفيذية وممارساتها ولهذا يتحمل رئيس الوزراء يتحمل المسئولية الكاملة لشل السلطة التشريعية.

– غرامة داو كيميكال:

غرامة داو كيميكال والاستثمار في «كي الداو» والخسائر الناتجة عن غرامة إلغاء الصفقة والتي تسببت في خسارة الدولة مبلغ وقدره 2.16 مليار دولار من دون متهمين ولا متسببين ومن غير محاسبة وما هو إلا إهدار للمال العام في سداد قيمة الغرامة من غير تفاوض ونصت المادة 17 من الدستور للأموال العامة حرمة وحمايتها واجب على كل مواطن.

علما بان مؤسسة البترول الكويتية مصنفة بين اول 10 شركات بترولية عالمية ولديها عشرات المستشارون والقانونيون بالإضافة إلى الاستعانة في أكبر وأشهر مكاتب المحامين محليا ودوليا، ولم يصدر من الحكومة ولا من المجلس الأعلى للبترول تصريح رسمي يشرح تفاصيل القضية ومن هم المتورطين فيها، ولهذه القضية أبعاد أخرى ليس فقط على المستوى المالي والقانوني بل على مستوى سمعة دولة الكويت.

رياض العدساني متحدثا خلال المؤتمر الصحافي

■ على النواب تحكيم ضمائرهم فيما يخص عدم التعاون ولا نريد استباق الأحداث

■ الخطوط الجوية الكويتية وخسائر الاستثمارات والتأمينات من بنود المساءلة

■ الصحيفة تضمنت تدهور الرعاية الصحية والأغذية المسرطنة وغلاء التعليم وفشل التنمية

■ السلطة التنفيذية لم تأخذ قضية السكن على محمل الجد فتكدست الطلبات وتأزمت الأحوال

■ لتجارة الإقامات والعمالة السائبة أثر سلبي كبير ساهم في ارتفاع مؤشر الجرائم والازدحام

■ غالبية مشاريع الدولة معطلة مع ارتفاع التكاليف بسبب الأوامر التغييرية وضعف المحاسبة والرقابة